

## ■ تقارير علمية ■

## العولمة وادارة الاقتصاديات الوطنية

عرض: مجدى خليفة\*

عقدت هذه الندوة بإمارة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة فى اطار برنامج التدريب الاقليمى المشترك بين صندوق النقد العربى وصندوق النقد الدولى وهى تهدف الى استعراض اهم قضايا العولمة المطروحة سواء على المستوى العالمى أو مستوى البلدان النامية والتعرف على تجارب البلدان الاسيوية وبلدان أمريكا اللاتينية فى التعامل مع تحديات العولمة ومناقشة تجربتى مصر ولبنان فى تصميم برامج الاستقرار والتكليف الهيكلى فى ظل العولمة .

وقد تم تسجيل وقائع الندوة فى سبعة فصول رئيسية هى :

الفصل الاول : استعرض فيه على توفيق الصادق وعلى احمد البلبل حصيلة الندوة من خلال عدة ملاحظات:

- ان تحديات العولمة متنوعة وتغطى كل جوانب الحياة والمجتمع، وهى ليست محصورة فى البعد الاقتصادى او حجم التدفقات الرأسمالية ومدى تقلبها، حيث ان وضع السياسات القومية فى ظل العولمة هى اكبر التحديات التى تواجه متخذى القرار .
- وعلى المستوى العربى فان الفرصة متاحة للتكيف والتخطيط الاستراتيجى امام صانعى السياسة فى البلدان العربية حيث العولمة، مقومة بنسبة التجارة إلى الناتج - باستثناء البترول والغاز والاستثمار الاجنبى المباشر والتدفقات العالمية - لرأس المال لم تصل الى المستوى السائد فى البلدان النامية الاخرى .

\* أ.د. - مجدى خليفة ، مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية .

- من المفيد والضرورى ، وفى ظل العولمة ، أن تتبنى الدول العربية فى مجالات السياسات الاقتصادية اجراءات فاعلة لتحقيق الاتى :
- تأسيس وتقديم دعم سياسى للسلطات النقدية والرقابة المالية التى تدخل وتطبق التقاليد والمعايير واللوائح الاحترازية فى سبيل تقوية القدرة التنافسية العالمية للاقتصادات العربية .
- الادارة الجيدة للدين العام المحلى والخارجى ورصد المديونية الخارجية للقطاع الخاص .
- الترويج للاستثمار الاجنبى المباشر كأفضل نمط من التدفقات العالمية لرأس المال .
- توفير إطار العمل والخوافز للقطاع الخاص ليستثمر ويمول مشاريع تكنولوجيا المعلومات .

وتناول الفصل الثانى من الندوة مواجهة تحديات العولمة من خلال البحث الذى قدمه مايكل موسى المستشار الاقتصادى بصندوق النقد الدولى فى ستة أجزاء الاول منه مقدمه اوضح فيها خلفية البحث والذى ركز على الجدل حول العولمة فيما بين الماليين والاقتصاديين والازمات المالية الاخيرة وخاصة فى الاقتصاديات الناشئة والتى من خلالها تم الانتقال الى الجزء الثانى من البحث والذى تعرض للتاريخ غير الناصع للعولمة منذ العصور الوسطى حيث خلاص هذا الجزء الى ثلاثة دروس، الاول ان اتجاه العولمة الحسى طوال القرون الماضية سيستمر على الأرجح وربما بوتيرة أسرع ومن الواضح ان التحسين الذى طرأ على التكنولوجيا ويسمح بحدوث الاندماج بشكل أرخص سيستمر، كما أن الرغبة فى استغلال الفرص التى تتيحها وسائل الاندماج الارخص لا تفتقر . الدرس الثانى ، ان العولمة لم تكن مطلقا ظاهرة نافعة تماما أو غير ضارة على الاطلاق ولن تكون كذلك على الأرجح فكثيرا ما كان لها جانبها القبيح . وعلى ذلك كانت العولمة دائما مسألة مثيرة للجدال . أما الدرس الثالث : فارتبط بالجانب القبيح من العولمة وخاصة الجانب الأشد قبحا ارتباطا أساسيا بما قد يسمى بالعولمة عن طريق الإكراه أو الإكراه وليس عن طريق التبادل الطوعى أو الاستثمار أو نشر المعرفة، ومع ادراك ان العولمة الاقتصادية التى هى موضوع هذا البحث توضع ضمن التصنيفات الطوعية يتعين ان تثير قدرا أقل من المخاوف منه فى حالة العولمة التى تطبق بالإكراه .

وفى الجزء الثالث من البحث قدم دروسا مستخلصة من تجربة جده مع العولمة حيث استعرض حياة جده وانتقاله من إيطاليا الى امريكا نظرا لقضاء العولمة على حرفته ولمحاولته التهرب من الضرائب واستخلص الباحث درسين مستفادين من هذه التجربة: الدرس الأول ان العولمة الاقتصادية تميل الى وضع قيود على قدرة الدولة على فرض ضرائب وغيرها من السياسات ومن هنا جاءت

الاتفاقيات التشريعية عبر الحدود لفرض ضرائب عبر الحدود . أما الدرس الثاني فهو أن فرض العولمة لبعض القيود على قدرة الحكومات ليس امرا سيئا بالضرورة وهذا يؤكد ان بعض القيود على صلاحيات الحكومة والكامنة فى نظام اقتصادى اكثر عالمية أمر مهم للحفاظ على الحريات الفردية حتى لو تعارضت ممارسة هذه الحريات مع رغبات الاغلبية .

وتناول الجزء الرابع من البحث فوائد تنامى العولمة الاقتصادية عن طريق التجارة الدولية بما فيها من الاثار الاقتصادية للعولمة مع التركيز على البلدان النامية والتي أوضحت بعض الحقائق الهامة مثل:

- الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي شهدت تطورا كبيرا فى معدل نمو التجارة العالمية بلغ نحو ضعف معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى .
- تضاعف نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى الاقتصاد العالمى منذ منتصف الستينات .
- ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى البلدان النامية بنفس الوتيرة التي شهدها المتوسط فى البلدان الصناعية .
- أيضا مؤشر التنمية البشرية الذى وضعه برنامج الأمم المتحدة والذى شهد تطورا كبيرا فى الدول النامية مثله مثل الدول المتقدمة ، بل ظهر تحسن فى أداء الدول النامية عن الدول المتقدمة .
- ان الدول الاكثر تحقيقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية هى الدول الأكثر اتصالا بالعالم الخارجى .

وشمل الجزء الخامس من البحث عرضا للعولمة الاقتصادية عن طريق التدفقات الرأسمالية الدولية حيث انتهى الباحث الى أن زيادة التدفقات الرأسمالية للدول النامية والدول الصناعية جاء نتيجة لازالة الحواجز وللشفافية فى المعلومات ولاحظ ارتفاع التدفق النقدى الى الدول النامية ولكن مع قرب ازمة جنوب شرق آسيا حدث انكماش لهذه التدفقات الى آسيا بينما ظل هذا التدفق الى الدول النامية ، بينما بدأ هذا الارتفاع يتحول الى انهيار آخر عقب وقوع أزمات فى روسيا ( شركة الاستثمار الامريكى ) والبرازيل فى اواخر الصيف وفصل الخريف عام ١٩٩٩ ، وكانت أحد أسباب هذا التذبذب هو التشكيك فى شكل العولمة هل هو تحرير كامل ام نتيجة قيود حمائية أى وجود تشوهات سواء على المستوى المحلى أم على المستوى الدولى . أيضا عدم اتساق المعلومات وعدم شفافيتها خاصة فى الدول النامية التي تتمتع بكتابات هشة للمعلومات ووضح الباحث ان اهتمام الدول النامية

يزداد بالنسبة للاستثمار المباشر اكثر من أى نوع آخر من الاستثمارات لما له من مزايا بالرغم من ان هذا النوع من الاستثمار يحاول التدفق الى الدول التى تمنح العديد من الاعفاءات الضريبية ولهذا فان صافى المزايا لاتهمت به الدول النامية بالرغم من اهميته .

وتناول الجزء السادس والأخير من البحث مواجهة عدم استقرار التدفقات الرأسمالية قصيرة الاجل، استعرض فيه الباحث أزمة جنوب شرق آسيا وماسفرت عنه سواء بالنسبة لانخفاض حدة تدفقات الائتمان قصيرة الاجل وانخفاض مشتريات الاجانب من الاسهم أو لتسييل بعض مراكز الاسهم القائمة للاجانب أو تخلف الجهاز المصرفي الحكومى وتعثره فى سداد التزاماته من الديون المستحقة - أيضا أوضحت الدراسة بعض الحلول المقترحة لمثل هذه الموقف منها :

- وضع قيود تعمل بكفاءة على عرقلة الاشكال غير المنشودة من التدفقات الرأسمالية الدولية.

- الحد من مخاطر الافراط فى المديونية الخارجية .

- فرض لوائح ورقابة ملائمة على النظام المالى.

وغيرها من الحلول التى يجب ان تتبعها الحكومات فى كل الازمات المالية الناشئة عن العولمة مثل اندماج بعض الاسواق المالية خاصة اسواق رأس المال و الادارة المسئولة للدين الحكومى وفرض اللوائح الرقابية على المؤسسات المالية .

أما الفصل الثالث من الندوة فقد استعرض العولمة والتحديات التى تواجه البلدان النامية فى تسعة أجزاء الاول مقدمه تناولت تاريخ العولمة وتحدياتها ونتائج مؤتمر سياتل وفشله فى اطلاق جوله الالفية فى ظل غياب الدعم السياسى .

وتناول الجزء الثانى من الدراسة أبعاد السياسة العامة الرئيسية من حيث تعددها فى نمو التجارة وتدفقات رأس المال والمقدرة المالية والهجرة والتكتل الحضارى وتكنولوجيا المعلومات والشبكة العالمية ومدى انتشار التكنولوجيا .

أما الجزء الثالث فكان عن استخدام التجارة لتقوية التنمية من خلال توسيع الاسواق أمام المنتجين والاستفادة بوفورات الحجم والتخفيف من قيود النقد الاجنبى . هذا بالإضافة الى تخفيض الحماية مما يساعد على تقليل التشوهات فى الاسعار ويثبت السياسات الصناعية التى يمكن ان تكون

مصدرا للريع الاقتصادى . كما تعرض لاهم شكلين لسلاسل الامدادات العالمية التى تنظم التجارة والانتاج وهى السلاسل السلعية المدفوعة بالمنتجين والتى تديرها الشركات عابرة الحدود الوطنية، والثانية المدفوعة بالمشتريين والتى تسمح للشركات عابرة الجنسيات للدخول للبلدان النامية بحرية أكبر .

وعرض الجزء الرابع من الدراسة أنواع تدفقات رأس المال وآثارها سواء كانت استثمارات مباشرة أو غير مباشرة باعتبارها وسيلة لنقل التكنولوجيا وحافزا لتعميق السوق المالية هذا بالإضافة الى توضيح أهمية الاستثمار الذى يعزز التجارة فى حد ذاته، حيث انتهى هذا الجزء إلى أن باستطاعه السياسات والمؤسسات تخفيف حده هذه العثرات بدون إزالة الخطر كله. ولكن مكاسب المشاركة كبيرة بشكل واضح بحيث يجب على البلدان النامية أن تتخذ الخطوات اللازمة ذلك لأن المستثمرين يعودون الآن إلى الاسواق الناشئة والمعاملات المالية تتزايد مدفوعاتها بالاصلاحات الموعودة فى بعض بلدان شرق آسيا والتزام معظم البلدان بالانفتاح .

واستعرض الجزء الخامس أهمية دور الهجرة وارتباطها بالتجارة وتحركات رأس المال موضحا ان الهجرة تلعب دورا بارزا فى تدفقات رأس المال خاصة للبلدان النامية حيث :

- تزداد تحويلات العاملين فى الخارج إلى داخل البلدان النامية والتى تبلغ ٧٥ بليون دولار.
- تعتبر فرص العمل فى البلدان الصناعية مصدرا للمهارات والخبرات .
- أنها أساس شبكات دولية يمكن أن تكون مفتاحا للنجاح الصناعى والتجارى فى ظل العولمة.

- تمثل صمام الأمان لبلدان المهجر حيث تنمى عقولا كان من الصعب تنميتها فى بلادها ، فالمعروف أنه يعمل فى أوروبا ٣٠ الف افريقى يحملون درجة الدكتوراه ، ٢٥ الف يحملون مؤهلات فنية عالية .

ويتناول الجزء السادس من الدراسة عرض التكتل الحضري فى عالم يتعولم مع التفرقة بين التحضر المدفوع بعوامل متعددة منها ارتفاع الدخول والتكنولوجيا الزراعية الوفرة للعمالة والاسعار النسبية مما ساعد على نقل العمال من اعمال منخفضة الانتاجية إلى اعمال أكثر انتاجية فى الصناعة، وتكوين مناطق اقتصادية ديناميكية تنتعش فى ظل نظام ومناخ تجارى مفتوح ناشىء عن العولمة وتزايدها بشكل ملحوظ وتساعد أهمية هذه المناطق والتكتلات بعد العولمة ثم طرح أربعة أنواع من تحديات السياسة فى البلدان النامية :

أولا : أهمية انتهاج الحكومات المركزية مزيجا من السياسات التجارية والاقتصادية الكلية للمناطق الاقتصادية .

ثانيا : أهمية ان تساعد الحكومات المركزية على توفير البنية الاساسية والخدمات اللازمة لتحقيق التفوق التنافسى فى بنود التجارة والمحافظة عليه .

ثالثا : أهمية بناء الدعم الموجه إلى سياسات إعادة توزيع الدخل وتطبيقها بمهارة فائقة وكفاءة تسعى لتنمية المناطق المختلفة .

رابعا : أهمية التنسيق الجيد بين البلدان المكونة للمناطق الاقتصادية لمعالجة اقتصاديات الحجم بشكل ملائم.

وألقى الجزء السابع من الدراسة الضوء على الشبكة العالمية للانترنت وهى الثورة الحقيقية فى شبكة المعلومات واستخدام أجهزة الكمبيوتر على نطاق واسع ليسهل تجارة السلع وتدقيق الاستثمارات الاجنبية ونقل التكنولوجيا مع تخفيض التكلفة بشكل كبير وواضح يساعد على التنافسية وتخفيض الحواجز التجارية بين الدول .

وفى الجزء الثامن من الدراسة تم تناول نقل التكنولوجيا فى بيئة متشابكة حيث بدأ هذا الجزء بالتركيز على أهمية التقدم التكنولوجى وثورة الاتصالات وتراكم المهارات كوسيلة للتقدم فى ظل العولمة . موضحا ان التقدم التكنولوجى بطيء فى الدول النامية نتيجة لفقدانها للمقومات السابقة اللازمة لهذا التقدم ويعتبر القطاع الزراعى من القطاعات الرئيسية والحيوية بالنسبة للخدمات الاجتماعية والامن الغذائى والتوظيف وتعبئة الموارد والنمو وايرادات النقد الاجنبى فى الدول النامية. لهذا يجب على البلدان النامية ان تدخل فى مفاوضات نشطة لكى تربط اكتفاء ذاتها بالاقتصاد العالمى بشروط تعطيها أفضل فرصة تجارية ممكنة فى سلع تتمتع فيها بميزة نسبية تعد بتحقيق المستوى المرغوب من الامن الغذائى .

وقدم الجزء التاسع والأخير من هذه الدراسة ملاحظات ختامية كان من أهمها ان العولمة ليست علاجاً لجميع المشاكل ومن الممكن أن تزيد العولمة من تعرض البلدان للخدمات فى ظل ظروف معينة . ولكن تبنى العولمة بصورة تدريجية والابقاء على مجموعة كبيرة من التشريعات لن يحقق النتائج المرجوه . ولا توجد بحوث تقدم أدلة مقنعة على جدوى تأخير الانفتاح أو على تدرج مختلف عناصره

مع أن هناك حججا تدعم تبني جميع العناصر الرئيسية للعولمة فى وقت واحد مع تدرج خطى التكامل حسبما يلزم فى مجالات مثل التمويل والتجارة .

وعرض الفصل الرابع من الندوة دراسة عن العولمة والتجربة الآسيوية قدمها شانج جين فى خمسة أجزاء :

الجزء الاول من الدراسة مقدمه توضح ان العولمة كما انها من الممكن أن تكون سفينة نجاه للمجتمعات يمكن ان تكون وسيلة غرق لبعضها الاخر . وتستهدف هذه الدراسة امعان النظر فى التجارب الاخيرة المتصلة بتبنى العولمة فى بلدان آسيوية . أيضا أوضحت المقدمة أن الفساد وضعف إدارة الحكم يؤديان إلى المزاحمة وابعاد التجارة الدولية وفرص الاستثمار وهذا يشير إلى أن الفرص الضائعة تتزايد فى مجال التجارة والاستثمار فى البلاد التى لاتقوم بتحسين ادارة الحكم فيها .

وفى جزئها الثانى تحدثت الدراسة عن تبني العولمة وانطلاق قوة النمو مشيرة إلى التجربة الصينية وموضحة أن الصين قد أصبحت معجزة اقتصادية خلال الربع الاخير من القرن العشرين نتيجة لاستخدامها بعض السياسات الاقتصادية التى ساعدت على زيادة تدفق الاستثمارات إلى الصين وخاصة أنها قامت بانشاء سلسلة من المناطق الاقتصادية الخاصة التى سمح لها باتباع سياسات تصدير واستيراد أكثر تحمرا استخدمت لاجتذاب الاستثمار الاجنبى المباشر من خلال سياسة الباب المفتوح أو المتزايد الانفتاح ، وارتفعت الاستثمارات الاجنبية خلال التسعينات حتى وصل ذروته عامى ١٩٩٧ و١٩٩٨ بمبلغ ٤٣ مليار دولار وكانت أعلى الاستثمارات الاجنبية من تايوان وسنغافورة وجاءت الولايات المتحدة الامريكية واليابان فى المرتبة الثانية والثالثة .

وتناول الجزء الثالث من الدراسة أثر سياسة الباب المفتوح فى اقتصاد الصين مستخدما بعض النماذج الرياضية لقياس أثر هذه السياسات ، وانتهى هذا الجزء إلى أن المدن التى تعمل فى أنشطة التصدير بشكل أكبر أو التى استطاعت اجتذاب أكبر قدر من الاستثمار الاجنبى أو كليهما معا ، تميل أيضا الى النمو بشكل اسرع فى فترات لاحقة ، أما الاستثمار الاجنبى فقد ساهم بشكل أكبر فى الفروق بين المدن فى الانتاج الصناعى عنه بالنسبة للصادرات ، فضلا عن ذلك فإن أثر حجم الاستثمار الاجنبى له معنوية احصائية وهو يدعم فرضية انتشار أثر المعرفة التكنولوجية أو الخبرة الادارية بين مؤسسات الاعمال داخل المدن .

أما الجزء الرابع من الدراسة فقام بالرد على تساؤل هام وهو هل تقلب رؤوس الأموال الدولية يكمن فى طبيعتها أم توجد عوامل أخرى، وذلك من خلال مناقشة أزمات العملة حيث أن المستثمرين لا يملكون سوى معلومات قليلة عن السوق يستثمرون فيها حيث يميلون إلى اتباع استراتيجية تجارية تؤدى الى زعزعة استقرار الاسواق المالية الناشئة واستخدم هذا الجزء وتحليله من خلال دراسة تبحث تجربة بلد آسيوى وهو كوريا والتي انتهت إلى مجموعة من النتائج هي :

أولا : أن مختلف فئات المستثمرين الأجانب تتبع فى المتاجرة أنماطا متخلفة .

ثانيا : أن يقوم على الأرجح المستثمرون الأجانب المقيمون بالمتاجرة بالمحاكاة الجماعية .

ثالثا : أن من بين المستثمرين الأجانب غير المقيمين تقوم المؤسسات على الأرجح بالمتاجرة بالقوة الدافعة الايجابية لكن ميلها نحو المتاجرة بالمحاكاة الجماعية يعد أقل احتمالا .

ويسعترض الجزء الخامس من الدراسة إدارة الحكم والصلاحيات العامة وفوائد العولمة وأزمة العملة من خلال الإجابة على تساؤل كيف يمكن لإدارة الحكم العامة أن تؤثر فى قدرة البلد المعنى على استيعاب الآثار المقيدة للعولمة وكيف يمكن لها أن تؤثر فى قدرته على تقليل الآثار السلبية للعولمة إلى أقصى حد ممكن . وتمت مناقشة هذا الموضوع من خلال تأثير الفساد المحلى على الاستثمار الدولى المباشر حيث لا تستطيع أى دولة لديها فساد محلى الاستفادة من مزايا الاستثمار الاجنبى بل يتعدى تأثير هذا الفساد إلى مكونات رؤوس الأموال ، وقد تم قياس تأثير الفساد على كل من القروض والاستثمار الاجنبى المباشر واستثمارات محفظة الأوراق المالية وذلك فى العديد من الدول واتضح وجود إرتباط إيجابى بين الفساد ومكونات رؤوس الأموال المتدفقة إلى الدولة المضيفة. ووجد الباحث أن نسبة استثمار المحفظة إلى الاستثمار الأجنبى المباشر هى أيضا علاقة ايجابية بمستوى الفساد ولدى البلد المستورد لرأس المال . فكلما كان البلد أكثر فسادا كلما قل ميله الى تلقى الاستثمار الاجنبى المباشر مقارنة بما يتلقاه من استثمارات المحفظة . أيضا الفساد قد يؤدى الى أزمة مالية لانه يعمل على اضعاف الرقابة المالية المحلية وتدهور نوعية الميزانيات العمومية للبنوك ومؤسسات الاعمال مما يؤدى الى أثر مرتد يزيد من احتمال حدوث أزمة عملة .

وعرضت الدراسة فى الجزء الخامس والأخير قضية العولمة والحرب ضد الفساد متناولة المشكلة من الاتجاه المعاكس أى من العولمة الى تحسين نوعية البيروقراطية وذلك من خلال مناقشة الانفتاح



وإدارة الحكم العامة وقياس الانفتاح الطبيعي والتفرقة بينه وبين الانفتاح المطبق ، مشيرة إلى أن الانفتاح الطبيعي هو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات بما في ذلك الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي والنسبة المتبقية هي عبارة عن الانفتاح المتبقى. واستند الباحث في القياس على استخدام تحليل الانحدار واستخدام بعض المتغيرات الصورية .

ثم تعرض هذا الجزء لعلاقة الانفتاح الطبيعي بالفساد حيث لوحظ أن الانفتاح الطبيعي يقترن على الدوام بقدر أقل من الفساد في حين أن الانفتاح المتبقى ليس له معنوية احصائية وإن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يقترن بوجود قدر أقل من الفساد .

ثم ناقش هذا الجزء الانفتاح الطبيعي ورواتب القطاع العام حيث لوحظ أن السياسات الحكومية لها ارتباط ايجابي مع رواتب الموظفين أيضا فنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ذو معامل ايجابي بمعنى أن البلدان ذات الدخل المرتفع تختار عموما دفع رواتب أفضل للموظفين ( موظفي الخدمة المدنية ) وأن الانفتاح الطبيعي والمتبقى له أثر ايجابي ذو معنوية احصائية في الرواتب النسبية للقطاع العام .

وانتهى هذا الجزء بالتأكيد على ضرورة العمل بشكل أكبر في بناء إدارة جيدة للحكم في ظل وجود فساد اقل وأن الفرص الضائعة من التجارة والأعمال نتيجة للفساد وسوء إدارة الحكم والصلاحيات العامة سوف تكون أكبر في الاقتصاديات الأكثر انفتاحاً بشكل طبيعي . وأن تحرير التجارة /الاستثمار العالمي والتقدم التكنولوجي هما العناصر التي تشكل العولمة ومن ثم فإن بإمكان العولمة أن ترفع مستوى الانفتاح الطبيعي في جميع البلدان . وأن تحد من الفساد .

وقدم فيتو روكوبو الفصل الخامس من الندوة وهو عبارة عن دراسة عن دول امريكا اللاتينية في عالم يتعولم تقوم فيه الاصلاحات الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول من حيث أهميتها وبرامج التصحيح في مجالى المؤسسات والسياسات الاقتصادية . وفى الجزء الأول من الدراسة وضع الأسس اللازمة للنمو القابل للاستمرار موضحاً أن السياسات الاقتصادية ركزت في جيلها الأول على تحقيق أهداف الاستقرار والكفاءة والنمو فى آن واحد . أيضا ركزت على تشجيع المنافسة كوسيلة لتحسين عملية تخصيص الموارد . وتعرضت الدراسة لمعظم الاصلاحات التي اتبعتها دول امريكا اللاتينية من إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية لتحويلها إلى سياسات فعالة سواء كان ذلك فى مجال

الخصخصة أو فى مجال العمالة أو فى مجال الاندماج فى أسواق رأس المال العالمية ومكاسبها وأهمية وجود نظام مالى سليم ومأمون .

وتناول الجزء الثانى من الدراسة التقدم المحقق فى مسار اصلاحات الجيل الأول المعنية بالسياسات الاقتصادية حيث استعرض مدى التقدم الذى حققته دول أمريكا اللاتينية فى مجالات التجارة والضرائب والخصخصة والشئون المالية والعمالية ، وقد استمر هذا التقدم حتى مطلع التسعينات مع حدوث تسارع فى وتيرة التقدم . ولكن على الرغم من رصد العديد من التقدم الذى تم تحقيقه فى السياسات المالية والتجارية وما من زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى فى بلدان المنطقة إلا أنه لا تزال أمام الجيل الأول العديد من العقبات فى اتجاه النمو . لهذا فإن تكثيف اصلاحات الجيل الاول سوف يؤدى إلى زيادة فى نمو إجمالى الناتج المحلى بمعدل يصل إلى ٢,٥ ٪ سنويا .

وأشار الجزء الثالث من الدراسة إلى التكيف مع الصدمة الخارجية فى أواخر التسعينات، وكيفية البقاء فى عالم تحكمه العولمة وقال إن بلدان أمريكا اللاتينية أصبحت الآن اقدر على التعامل مع المشكلات مما كانت عليه فى فترة الأزمة المكسيكية عام ١٩٤٤ نتيجة للتغيرات التى اجريت فى السياسة الاقتصادية لمواجهة الصدمات الخارجية . واستعرض هذا الجزء التغيرات التى اجرتها كل من المكسيك والارجنتين وشيلي وكولمبيا والتى خلصت جميعها إلى أن تعديلات السياسة الاقتصادية كانت فى معظم الحالات تعديلات داعمة للاتجاه العام الذى يمثله نموذج التنمية الجديد المتوافق مع قوى السوق ، فيما يمثل خروجاً ملحوظاً عن النمط المشاهد فى ردود الأفعال التقليدية إزاء الأزمات السابقة .

وفى الجزء الرابع تناولت الدراسة حالة البرازيل الخاصة باعتبارها الاقتصاد الأكثر تأثراً بتدهور البيئة الخارجية وأكثرها ضعفاً وحساسية، وذلك من جراء عجز المالية العامة لسنوات طويلة مما تسبب فى تفاقم الدين المحلى . خلال الفترة ٩٤-١٩٩٧ حيث ارتفع سعر الفائدة الحقيقى وسجل سعر الصرف الحقيقى ارتفاعاً شديداً نتيجة لاتباع استراتيجية لتحقيق الاستقرار على أساس سعر الصرف تجمع بين التراخى فى سياسة المالية العامة والتشدد فى السياسة النقدية. وتمكنت البرازيل من التكيف مع ظروف الأزمة واستعادة الاستقرار بفضل التزامها الصارم بضبط أوضاع المالية العامة وانضباط سياستها النقدية المحكومة بأهداف التضخم .

أما الفصل السادس من الندوة فقدمه محمود محي الدين عن "العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية : منظور مصرى" وجاءت الورقة فى خمسة أقسام الأول منها مقدمة وتناول القسم الثانى الفرص الاقتصادية والمخاطر الناجمة عن العولمة مشيراً إلى الفرص الاقتصادية للعولمة والمتمثلة فى النمو القائم على التصدير والتخصص فى الانتاج ونقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الاجنبى المباشر، أيضاً بزوغ المؤسسات المالية الاقليمية والتي تؤدى دوراً وفرصة إضافية خاصة للاقتصاديات الناشئة. ثم تناول الباحث المخاطر الاقتصادية والمالية للعولمة والمتمثلة فى عدم استقرار البيئة العالمية فى اسواق السلع العالمية ورأس المال والتي غالباً ما تؤدى بدورها إلى عجز فى ميزان المدفوعات واستنفاد الاحتياطى الأجنبى للبنك المركزى . أيضاً قد تؤدى العولمة إلى وضع قيود على الاختيارات المتاحة أمام الحكومات فيما يتعلق بالهيكل الضريبى ومعدل الضرائب وخاصة فى الاقتصاديات الصغيرة . كما ترتبط العولمة بزيادة عدم استقرار الناتج والعمالة ، حيث إنها تؤدى إلى زيادة الفروقات فى دخل الدول بل والدخل بين مواطنيها ، بل قد تؤدى إلى إنهاء دور الدولة فى الرعاية الاجتماعية .

واستعرض القسم الثالث الأزمات المالية فى عصر العولمة من حيث الخصائص المشتركة للأزمات المالية والتأثير الاجتماعى لهما ومأزق السياسة المتعلقة بالأزمة المالية ، وبالرغم من التحليل الذى أورده الباحث إلا إنه انتهى إلى أن اقتراحات اصلاح الهيكله المالية العالمية لم تكنسب كثيراً من التأييد وأن الهيكله القديمه ما زالت راسخة على دعوماتها القديمه ، وتركز مجموعه السبع على ثلاث قضايا فى البيئه المالية العالمية وهى إدارة مخاطر أكثر حساسية للسوق ومعايير احترازية أقوى، وتحسين الافصاح عن المعلومات والشفافية وذلك بمثابة اعطاء الأسواق ما يساعدها على مكافأة السلوك السليم ومعاقبة السلوك السيئ .

وشرح القسم الرابع الجوانب البارزة لإدارة الاقتصاد المصرى من خلال تناوله مراحل أربع للتنمية وهى مرحلة التأميم وتدخلى الحكومة من ٥٢ وحتى عام ١٩٧٤ ، حيث سيطرة الدولة وتحكمها ثم المرحلة الثانية وهى مرحلة سياسة الانفتاح الاقتصادى والتي بدأت عقب حرب ١٩٧٣ وإصدار قانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ لجذب الاستثمار الأجنبى والانفتاح على العالم الخارجى والتي بلغ معدل نمو الاقتصاد المصرى فى نهايتها نحو ٨,٥٪ سنوياً وذلك حتى منتصف الثمانينات. أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة الصدمة الخارجية لعام ١٩٨٦ أو مجالات الاصلاح فى الثمانينات والناجمة عن

الانخفاض الكبير فى الدخل نتيجة لانخفاض اسعار البترول وانخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ليصل الى ٢,٧٪. وبلوغ عجز الميزانية العامة ٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى وبداية برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى عام ١٩٨٧ . ثم المرحلة الرابعة التى بدأت مع بداية التسعينات وتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى سواء كانت بتقييد المتغيرات المالية والنقدية وتحرير سعر الصرف والغاء القيود على الأسعار أو من خلال الغاء لقيود الأسعار والأسواق والاستثمار والقطاع المالى وتشجيع القطاع الخاص . أيضا زيادة تدعيم الاجراءات السابقة وتشجيع تدفق رأس المال وضمان التحرير المالى للاقتصاد المصرى . وتعرض الباحث لبعض نتائج هذه المرحلة على المتغيرات الاقتصادية والمالية للاقتصاد المصرى . وانتهى الباحث إلى أن رد الفعل للحكومة السريع والكفء على هذه الصدمات السلبية وكذلك اختيار مزيج السياسة ونوعية إدارة الاحتياطى الأجنبى وتدفقات رأس المال هى أمور حيوية فى حل المشكلات والحفاظ على المصدقية فى السوق . وانتهت الدراسة ببعض الملاحظات الختامية التى كان أهمها أنه لتقليل مخاطر العولمة المالية هناك ثلاثة مستويات من اتخاذ الاجراءات وهى على المستوى الوطنى الذى يهتم باصلاح النظام المالى وحماية الإنفاق الاجتماعى والاحتفاظ بشبكات الأمان الاجتماعى. على المستوى الاقليمى حيث أكد على أهمية التدخل المبكر للمؤسسات المالية الاقليمية لمنع الموقف المالى من التدهور ثم على المستوى العالمى المتعدد الأطراف حيث يقترح انشاء صندوق عالمى أو استحداث تسهيلات جديدة عن طريق البنك الدولى وبنوك التنمية الاقليمية مما يسمح بصرف الإنفاق الاجتماعى فى حالة الطوارئ .

وقدم عاطف قبرصى الفصل السابع والأخير عن السياسة الاقتصادية الكلية للبنان فى ظل العولمة حيث جاءت الورقة فى سبعة أجزاء ، الأول عبارة عن مقدمة عرض الباحث فيها فكرة سريعة عن الاقتصاد اللبنانى والثانى تناول المعجزة الاقتصادية اللبنانية حيث استعرض السمات الرئيسية للاقتصاد اللبنانى من حيث تمتعه بأعلى نسبة معرفة للقراءة والكتابة بالاضافة الى مهارة العمالة وأهمية العمالة الفلسطينية والعربية الأخرى للاقتصاد اللبنانى. وتعرض الباحث لوجود بيئة سياسية مستقرة نسبيا مقارنة بالدول المجاورة. بالاضافة الى نظام بنكى مصمم لجذب الأموال الاجنبية وحمايتها .

وتناول فى الجزء الثالث من الورقة اقتصاد الحرب وتأثيره على الاقتصاد اللبنانى من حيث هجرة العقول بسبب الحرب وتأثير ذلك خاصة انخفاض الانتاجية فى معظم قطاعات الاقتصاد

القومى . ايضا صاحبت الخسارة فى الموارد البشرية خسارة كبيرة فى الموجودات الرأسمالية التى عانت إما من تدميرها أو اهدارها حتى أن صافى الاستثمارات تحول إلى قيم سلبية خلال السنوات ٧٦-١٩٨٩ حيث تم تقدير الخسارة فى الموجودات الرأسمالية إلى نحو ٣٢٪ مما كان عليه قبل الحرب . أيضا تجزأت الأسواق وتجزأ الاقتصاد الى اقتصاديات جيوب ذات أسواق أصغر للسلع والعمالة .

وكان أحد أهم تأثيرات الحرب هو زيادة التضخم بصورة كبيرة بسبب المضاربة فى العملة وانخفاض الناتج المحلى والتوسع النقدى دون قيود . أيضا انخفاض التحويلات البترولية وجفاف منابع المساعدات واغتصاب المليشيات المصادر التقليدية لدخل الحكومة وتم إبعاد الاقتصاد الفلسطينى وبدأت الاحتياطات الاجنبية فى الانخفاض بدرجة كبيرة . وأصيب القطاع العام بما يشبه الافلاس الفعلى بسبب ارتفاع الفوائد على الدين العام بصورة أكبر من إيرادات الحكومة . أيضا تعرض الباحث لبعض الآثار الايجابية للحرب والخاصة بانخفاض الواردات وانخفاض قيمة العملة الى مستوى ساعد على زيادة الصادرات وانتعاش انشطة الزراعة والتصنيع المحلى وبث الحياه فى المناطق الريفية والمجبلية .

أما القسم الرابع فاستعرض اعادة البناء والتأهيل وأجاب على تساؤل لماذا استمر الاقتصاد اللبنانى وكيف قام ببناء نفسه . حيث تناول الباحث ذلك بالتحليل موضحا أن الاقتصاد اللبنانى قام باعادة بناء البنية التحتية المادية وإعادة تأهيلها بسرعة وكفاءة ثم بدأ فى ايقاف معدل ارتفاع التضخم ومحاولة جذب العمالة المهاجرة وتوفير فرص عمالة لها فى الداخل كما استعاد الاقتصاد اللبنانى الطبقة المتوسطة التى كانت قد انهارت أثناء الحرب ثم بدأ فى استعادة النظام المالى العام . ايضا بدأ فى اصلاح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية .

واستعرض القسم الخامس بعض الأسس النظرية لسياسة سعر الصرف التى تتضمن الانماط القائمة على البحث والتطوير والابتكار ونظريات ديناميكية للدخول والخروج ونظريات اخفاق التنظيم واعادة الهندسة وعدم الكفاءة وتجمع الانشطة الاقتصادية فى بعض المدن والمناطق والتغيرات التكنولوجية الكبيرة الناجمة عن الابتكارات والمستخدمه على نطاق واسع مثل تكنولوجيا الاغراض العامة .

وقدم القسم السادس منظورا جديدا للسياسة الاقتصادية الكلية فى لبنان فى ظل العولمة

متناولا بعض الخيارات المطروحة فى لبنان بالنسبة لسعر الصرف من زاوية تختلف عن وجهه نظر صندوق النقد الدولى والخاصة بتخفيض العملة . حيث تم استخدام سياسات تتعلق بالدعم المرتبط بالاداء الانتاجى والتصديرى عوضا عن تخفيض قيمة العملة. أيضا اشارت الدراسة الى امكانية توافر قروض الانتاج والاداء مع إمكان توفير الموارد للاحتياجات المصرفية ورأس المال المتاح مع توسيع قاعدة دخل الضرائب من جدول الضرائب التصاعدية على الدخل والارباح وحتى عن طريق ضريبة على الانفاق مع تعويض الاسر الفقيرة. و اشارت الدراسة كذلك الى اهمية تخفيض معدلات التضخم لتشجيع الاستثمار وتقليل رسوم خدمة الديون . كما اشارت إلى نجاح الحكومة فى ضبط التضخم وتكوين مثبت مالى من خلال سعر الصرف خلق بيئة توحى بأن لبنان مفتوح للاعمال وللتعاون مع العديد من المؤسسات النقدية العربية .

وفى القسم الأخير أشار الباحث إلى أن الاقتصاد اللبنانى نجح فى إعادة بناء الطبقة المتوسطة من خلال وجود فرص عمالة حقيقية وكذلك وجود القانون والنظام والحريات العامة وأسلوب ادارة جيد وأفضل. وانتهى هذا القسم بالتأكيد على اهمية وجود قاعدة بيانات شاملة واستراتيجية محددة واضحة والى اجراءات جيدة تحول العملية الحالية غير الرسمية والشخصية الى عملية رسمية شفافة وفعالة وقائمة على اسس جيدة لاعادة المهاجرين اللبنانيين بالخارج الى لبنان .